

"استقلال القضاء": وفد السيسي في جنيف يرتكب جرائم لا تسقط بالتقادم



الأربعاء 5 نوفمبر 2014 12:11 م

انتقدت جبهة استقلال القضاء أكاذيب وعدوان وفد الانقلاب العسكري في جنيف على الحقائق ومحاولته توفير غطاء آمن للتنظيم الانقلابي المسلح الحاكم مصر بدون سند من شرعية ولا مشروعية، وبآليات إرهابية وقمعية ألغت حقوق الإنسان وسيادة القانون واستقلال القضاء.

واعتبرت الجبهة في بيان لها اليوم أعضاء الوفد الانقلابي في جنيف أعضاء في خلية إجرامية تستهدف إخفاء الحقائق وتجميد العدالة عبر الإدلاء بشهادات مجافية للواقع لخدمة تنظيم مسلح انقلابي، وهو ما يشكل جريمة لن تسقط بالتقادم تستوجب التحقيق القضائي فور سقوط الانقلاب العسكري، وهزيمة أخلاقية جديدة للانقلابيين الذين استباحوا الكذب والتدليس لإسقاط القصاص العادل.

قالت الجبهة إن عصابات الانقلاب العسكري قامت بتجميد السلطة القضائية فعليا واستمرت في تجاهل كل جرائم الانقلابيين والجنرال المنقلب منذ 3 يوليو 2013 حتى تاريخه، وتفرغت لقمع المصريين عبر دوائر انتقائية انتقامية مخالفة لقواعد المحاكمات العادلة عبر إصدار أحكام جائرة تشكل في بعضها قرارات إبادة جماعية، مع استمرار مذبحه القضاء الواقف والجالس بملاحقة العشرات من أعضائهما بالاعتقال التعسفي والعزل المعيب، والاستمرار في اتخاذ إجراءات علي خلاف القانون والدستور، وإصدار قرارات مناهضة للشرعية والمشروعية من جهات وأشخاص غير ذي صفة، مع تمرير تعيينات فاسدة ومليئة بالمحاباة.

وتثمن الجبهة جهود المصريين المدافعين عن حقوق الإنسان في اجتماعات جنيف، وتطالب الجبهة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بإجراء تحقيق دولي أممي في مجازر الانقلاب على مدار العام الماضي والانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان، بعدما تم تجميد السلطة القضائية في مصر وإلغاء إجراءات المحاكمات العادلة وتحويل القضاء فعليا إلى أداة قمع سياسي متصلة بالصراع السياسي الدائر بين قوى الثورة والشعب وعصابات مسلحة منقلبة تمارس الإرهاب والعنف.

نص البيان

بيان جبهة استقلال القضاء بشأن اجتماعات جنيف.. وفد الانقلاب أعضاء في خلية إجرامية تستهدف تعطيل العدالة وهي جريمة لن تسقط بالتقادم.. ولا يوجد في مصر قضاء ولا قانون ولا حريات منذ الانقلاب

القااهرة في 5 نوفمبر 2014

تابعت جبهة استقلال القضاء لرفض الانقلاب باندهاش بالغ عدوان وفد الانقلاب العسكري في جنيف على الحقائق ومحاولته توفير غطاء آمن للتنظيم الانقلابي المسلح الحاكم مصر بدون سند من شرعية ولا مشروعية، وبآليات إرهابية

وقمعية ألغت حقوق الإنسان وسيادة القانون واستقلال القضاء بعد جريمتي الانقلاب العسكري في 3 يوليو 2013، وشغل الجنرال المنقلب عبد الفتاح السيسي لمنصب رئيس الجمهورية غير الشاغر بالإكراه وبقوة السلاح وانتخابات صورية شابها التزوير والفساد، وجاءت دون اتباع الإجراءات الدستورية والقانونية في ظل خطف رئيس الجمهورية الدكتور محمد مرسي وتعطيل المسار الدستوري للبلاد.

إن الجبهة إذ تعتبر أعضاء الوفد الانقلابي جينف أعضاء في خلية إجرامية تستهدف إخفاء الحقائق وتجميد العدالة عبر الإدلاء بشهادات مجافية للواقع لخدمة تنظيم مسلح انقلابي، وهو ما يشكل جريمة لن تسقط بالتقادم تستوجب التحقيق القضائي فور سقوط الانقلاب العسكري، وهزيمة أخلاقية جديدة للانقلابيين الذين استباحوا الكذب والتدليس لإسقاط القصاص العادل.

وتؤكد الجبهة أن عصابات الانقلاب العسكري فامت تجميد السلطة القضائية فعليا والتي استمرت في تجاهل كل جرائم الانقلابيين والجنرال المنقلب منذ 3 يوليو 2013 حتى تاريخه، وتفرغت لقمع المصريين عبر دوائر انتقائية انتقامية مخالفة لقواعد المحاكمات العادلة عبر إصدار أحكام جائرة تشكل في بعضها قرارات إبادة جماعية، مع استمرار مذبحه القضاء الواقف والجالس بملاحقة العشرات من أعضائهما بالاعتقال التعسفي والعزل المعيب، والاستمرار في اتخاذ إجراءات على خلاف القانون والدستور، وإصدار قرارات مناهضة للشرعية والمشروعية من جهات وأشخاص غير ذي صفة، مع تمرير تعيينات فاسدة ومليئة بالمحاباة وتضارب المصالح وتعيد الثوريت والطبقية في النيابة العامة ضمت جريمة شقيق الجنرال المنقلب، الذي حاول شرعنة إجراءات مذبحه القضاء بإصدارها في قرارات جمهورية هي والعدم سواء.

وتشير الجبهة إلى أن المسؤولين الحاليين والسابقين للقضاء منذ الانقلاب العسكري، عمدوا مع سبق الإصرار والترصد بالتنسيق مع عدد من القضاة وعناصر الانقلاب العسكري لتجميد السلطة القضائية، وإصدار قرارات غير قضائية بتنفيذ مذبحه للقضاء الواقف والجالس، وتعطيل القصاص وإجراءات العدالة، مع توريث القضاء في الصراع السياسي بالتحقيق مع قيادات الأحزاب السياسية والثورة والمجتمع المدني والصحافة واستمرار اعتقالهم بقانون الحبس الاحتياطي القمعي وإصدار قرارات بالإبادة الجماعية وإلغاء حقوق المرأة بالتزامن مع تجاهل فتح التحقيق في المجازر التي مهدت للانقلاب وأعقبته على مدار عام ويزيد وانتهاكات حقوق الانسان من اعتقال تعسفي واعتداءات عنيفة وتعذيب ومصادرة أموال وشركات، فضلا عن الإشراف القضائي على إجراءات غير دستورية لشرعنة الانقلاب بالمخالفة للقانون والدستور.

وتؤمن الجبهة جهود المصريين المدافعين عن حقوق الإنسان في اجتماعات جينف، وتطالب الجبهة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بإجراء تحقيق دولي أممي في مجازر الانقلاب على مدار العام الماضي والانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان، بعدما تم تجميد السلطة القضائية في مصر وإلغاء إجراءات المحاكمات العادلة وتحويل القضاء فعليا إلى أداة قمع سياسي متصلة بالصراع السياسي الدائر بين قوى الثورة والشعب وعصابات مسلحة منقلبة تمارس الإرهاب والعنف.